الأبعاد المجتمعية لعولمة العمل "دراسة تحليلية "

أ.م.د. جمعة جاسم خلف
جامعة الموصل – كلية الاداب

المستخلص

إن المشكلة أو الخطر الذي تشعر به مجتمعاتنا العربية هي ليست في تناول مفهوم العولمة بوصفها فكرة ، بل الكيفية التي يتم فيها التطبيق ، والخوف الرئيسي من تسلط الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها دولة عظمى في الوقت الحالي ، إذ أدرك الكثير من الباحثين والمعنيين أن سقوط النماذج القديمة يستدعي فهم البحث عن إطار نظري متماسك يسمح لهم بوصف وتفسير العالم المعقد الذي أصبحنا نعيش فيه، إن العولمة هي ظاهرة العصر وبحكم شمولية أبعادها المجتمعية وعمق آثارها أصبحت قضيتها تثير جدلا واسعا بين الباحثين و (أصحاب القرار) ، متضمنا المصطلح والمفهوم والتجليات والمضمون والوسائل والأهداف. يهدف بحثنا إلى تسليط الضوء على ما يأتي : التعرف على الأبعاد المجتمعية لعولمة العمل . وعن الآثار الإيجابية التي يمكن الاستفادة منها في حالة التعامل بحذر معها ، وتحديد الآثار السلبية الناجمة عن هذه الظاهرة .تضمن البحث خمسة مباحث ، تناول المبحث الأول الإطار العام للبحث فيما تناول المبحث الثاني الإطار المنهجي للبحث ، والمبحث الثالث : تداعيات العولمة على سوق العمل ، وتناول المبحث الرابع : البعد الاجتماعي لعولمة العمل واستعرض المبحث الخامس : البعد الاقتصادي لعولمة العمل وأخيرا اختتم البحث بخلاصة .

الكلمات المفتاحية : الابعاد المجتمعية ، العولمة ، العمل

The Social Dimensions of Globalizing the Work:Analytical Study

Dr. Jume Jassim Khalaf
College of Arts -University of Mosul
Drjume2008@gmail.com

Abstract:

The problem and the threat it feels like our Arab societies is not in the concept of globalization as an idea, but how they are in the application, the main fear of domination of the United States as a superpower at the moment, as I understand a lot of researchers, concerned that the fall of the old models requires understanding Find a theoretical framework coherent allows them to describe and interpret the complex world in which we live in, that globalization is a phenomenon of the times and by virtue of a holistic community dimensions and depth effects became her case raises a sensation among researchers and (decision-makers), including the term and the concept and manifestations and content, means and goals. Our research aims to shed light on the following: identification of societal dimensions of the globalization of work. And the positive effects that could be used in the

case of dealing cautiously with them, and to identify the negative effects of this phenomenon .tdmn Find five sections, take the first part, the general framework of the search while taking second part, the methodological framework for the search, the third topic: the repercussions of globalization on the labor market, eating The fourth topic: the social dimension of the globalization of work and accept fifth topic: the economic dimension of the globalization of work and finally concluded Find a summary

Key Words: The Social Dimensions , Globalizing, the Work

المقدمة :

أن العولمة هي ظاهرة العصر وبحكم شمولية أبعادها وعمق آثارها أصبحت قضيتها تثير جدلا واسعا بين الباحثين (وأصحاب القرار) ، متضمنا (المصطلح ، المفهوم ، التجليات ، المضمون ، الوسائل والأهداف) ، وفي ظل الاتجاه نحو تقسيم العمل الدولي ظهرت نتائج ومزايا عكست مديات التغيرات على مجمل الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الإنسانية ، وأصبحت مناقشة ودراسة آثارها على الاقتصاديات النامية ولاسيما تأثيراتها في سوق العمل من الأوليات المهمة جدا ، وعليه قد تبلورات ملامح جديدة لهذا العالم وظهرت أشكال جديدة تعرف بعولمة العمل إذا أعطى صفات جديدة مثل مرحلة ما بعد التصنيع (الا تمته) ، وهذا بعد النظر في كثير من المفاهيم كانت راسخة لعهود مثل العمل واجب ـ العمل حق ـ التطور التكنولوجي ـ تقييم العمل في العالم ـ حرية استعمال عناصر الإنتاج ـ توافق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .

وعليه تضمن البحث : المبحث الأول : الإطار العام للبحث ، والمبحث الثاني : الإطار المنهجي للبحث ، والمبحث الثالث : تداعيات العولمة على سوق العمل ، والمبحث الرابع : البعد الاجتماعي لعولمة العمل ، والمبحث الخامس : البعد الاقتصادي لعولمة العمل ، وأخيرا خلاصة البحث .

المبحث الأول

الإطار العام للبحث

١ـ مشكلة البحث :

إن المشكلة أو الخطر الذي تشعر به مجتمعاتنا العربية هي ليست في تناول مفهوم العولمة بوصفها فكرة ، بل الكيفية التي يتم فيها التطبيق ، والخوف الرئيسي من تسلط الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها دولة عظمى في الوقت الحالي ، والمتعارف عليه أن الكثيرين الذين تناولوا موضوع العولمة قد ركزوا على جانب واحد وهو العولمة الاقتصادية والمقصود بالعولمة في المجال الاقتصادي والمالي على وفق ما يراه الغرب هو جعل العالم سوقا واحدة مفتوحة ، أي العودة إلى آراء كينز (GEANS) والمتضمن إلغاء الرسوم الكمركية بين الدول ، ولعل هذه الفكرة تعد إيجابية بشكلها العام ، إلا أن بواطنها تهدف إلى تغليب مصلحة الدول الغربية على غيرها وتنشيط تداول العملات والأوراق في أسواقها من دون قيود[1].

ولم يركزوا على الأبعاد المجتمعية لعولمة العمل ومن هذه الأبعاد (البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي) ، عليه يمكن طرح التساؤلات الآتية للمشكلة البحثية :

١- ما هي الأدبيات المتاحة حول الأبعاد المجتمعية لعولمة العمل ؟
٢- ما هي المشكلات التي تتمخض عن عولمة العمل ؟
٣- ما هي الأساليب المستقبلية لتذليل العقبات التي تواجه العمل ؟

٢- أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في بيان الأبعاد المجتمعية لعولمة العمل ، وما رافقها من الثورة العلمية والتكنولوجية والتي أحدثت تغيرات في نوع الوظائف والمهارات التي تتطلبها هذه الوظائف وتغيير هيكلية الطلب على العمالة مما جعل البطالة مظهرا مرافقها للإصلاح الاقتصادي وتكاد تكون سمة من سمات العولمة الحالية ، لذا ارتأيت تناول موضوع مهم جدا شغل ويشغل الشارع العربي عامة والعراقي خاصة ، إلا وهو الأبعاد المجتمعية لعولمة العمل ، وقد ركزت في بحثي هذا على تداعيات العولمة على سوق العمل وأبعاد العولمة (البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي)، فضلا عن ما تقدم يمكن أن تتجلى أهمية البحث في الإجابة عن تساؤلات أفراد المجتمع عن حجم التحدي الذي يتشكل من تداعيات العولمة وأبعادها وخاصة على المجتمع العراقي ، عليه يجب أن تهتم كل مؤسسة مهما كان نوعها وحجمها وبيئة عملها بما ذكرت آنفا ، إذ يعد هذا الحقل الآن موضع اهتمام خاصة تجاه الأفراد العاملين في المؤسسات الصناعية تحديداً .

٣- أهداف البحث :

يهدف بحثنا إلى تسليط الضوء على ما يأتي :
أ- التعرف على الأبعاد المجتمعية لعولمة العمل .
ب- الآثار الإيجابية التي يمكن الاستفادة منها ، وتحديد الآثار السلبية الناجمة عن هذه الظاهرة .

٤- تحديد المفاهيم العلمية :

أ- العولمة :

لا يزال مفهوم العولمة غامضا لصعوبة التكهن بآثار العولمة ، بالرغم من شيوع استخدامه، ولا يوجد بعد تعريف للعولمة يحيط بكل جوانبه .

العولمة (Globalization) في اللغة(تعني ببساطة جعل الشئ عالمي الانتشار في مداه أو تطبيقه وهي ايضا العملية التي تقوم من خلالها المؤسسات سواء التجارية ام غير التجارية .بتطوير تأثير عالمي أو ببدء العمل في نطاق عالمي)([٢])

وقد دعا هذا الأمر باحثين إلى تحديد عمليات ، سياسية تكشف عن جوهر العولمة وكما مبين أدناه [٣]:

١- تتعلق بانتشار المعلومات لدى غالبية الناس .
٢- تذويب الحدود بين الدول .
٣- زيادة التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات .

إن للعولمة نمطين من أنماط فهم الظاهرة :

النمط الأول من فهم ظاهرة العولمة يركز على ظهور مجموعة من النتائج والعمليات لا تعوقها الحدود الإقليمية وهذه تدفع بدورها إلى انتشار الممارسات عبر الحدود غي المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

أما النمط الثاني في فهم ظاهرة العولمة بوصفها خطابا للمعرفة السياسية يقدم وجهات نظر حول كيف يمكن السيطرة على عالم ما بعد الحداثة[٤].

من خلال تعريفات العولمة أنفاً يمكن نعرفها اجرائياً : عملية ضغط العالم وتصغيره في مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية الاجتماعية .

ب- العمل :

يعد العمل من المفاهيم الاساسية في هذا البحث ، وهو مفهوم معقد متعدد الابعاد ، يعرف في موسوعة علم الاجتماع بانه (نشاط انساني يزاول من اجل توكيد الكسب والبقاء او يكون العمل هو انتاج السلع والبضائع).(٥)

تطور مفهوم العمل عبر التاريخ ، لكنه استقر نسبياً خلال الثورة الصناعية ، وأصبح التساؤل مطروحا حوله مع عصر ما بعد الصناعة ، أو ما يسمى بعصر المعلوماتية أو الموجة الثالثة ، أو الإنتاج اللامادي ، ومن المسلم به أن يكون لمفهوم العمل والتغير فيه علاقة بأسلوب الإنتاج أو من الإنتاج (التكنولوجيا) المستخدمة فيه ، ومما لا شك فيه أن مفهوم العمل يتداخل مع مفهوم التشغيل وكان الربط بينهما محكما في المرحلة الصناعية ، ومع تطور الثورة الصناعية أصبح العمل عبادة ليس للإله بل للمال ، إذ أصبح هذا الأخير أداة تعيسة للانضباط الاجتماعي تفرض على الفقراء تأخير قوة عملهم كسلطة ، وبذلك حكم على العمل بالاغتراب ويسمى البعض ذلك بالرق المأجور ، وحاول فلاسفة مثل (هيجل) إعطاء مفهوم مثالي للعمل في إطار كوني، لكن (كارل ماركس) تبنى هذه المثالية ، إذ أعطى الغلبة للعناصر الاقتصادية مع الإبقاء على أهمية تحقيق الذات لهدف سام للعمل[٦].

التعريف الإجرائي للعمل:

هو أي نشاط يقوم به الإنسان ويبذل الجهد فيه من اجل كسب العيش .

ج- عولمة العمل :

لقد عرفت العولمة بأنها بشكل عام تعني اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة ، وانتقال الأموال والقوى العاملة ضمن إطار رأسمالية حرية السواق وبالتالي خضوع العالم لقوى السوق العالمية[٧].

ويمثل هذا التحول ، كما يقول (فيركلوف Fairclough) ، بداية عصر الامبريالية الجديدة ، ذلك لان الراسمالية هي نسق له القدرة على البقاء وسط هذه التحولات الكبرى التي تحدث في العالم ولها القدرة على تعميق علاقاتها مع مختلف القوى المسيطرة في علاقات عولمية تؤثر على عمليات العمل التي تتم داخل القوميات ، اذ تتم عمليات عبر الحدود القومية ، كما تعتمد الراسمالية على بعض اشكال الراسمالية التقليدية .(٨)

التعريف الاجرائي لعولمة العمل :

هي الحالة التي تتم فيها عملية تغيير انماط العمل للدول النامية ، في إطار تدويل النظام الرأسمالي الحديث، وفق الرؤية الأمريكية المهيمنة.

المبحث الثاني

الإطار المنهجي للبحث

يمثل البحث العلمي الدراسة الموضوعية التي يقوم بها الباحث في أي من الاختصاصات الطبيعية أو الإنسانية هادفة إلى معرفة واقعية ذات معلومات تفصيلية عن مشكلة معينة يعاني منها المجتمع الإنساني على الصعيدين المادي والحضاري للمجتمع.

ويعرف المنهج (Methed) (بأنه الأسلوب أو الطريقة أو الوسيلة التي يستعملها الباحث بهدف الوصول إلى المعلومات التي يريد الحصول بطرق علمية وموضوعية مناسبة) [٩].

إذ من البديهي أن تعتمد كل الدراسات والبحوث على مناهج علمية ،ويشكل المنهج بصورة عامة مجموعة من الأساليب والقواعد العامة التي تسعى إلى الحقيقة العلمية ، ويمكن القول بأن المنهج العلمي هو محاولة الوصول إلى معرفة الحقيقة بطريقة منظمة عن طريق استعمال الأساليب العلمية وحسب التخصص لحل المشكلة موضوع الدراسة ، فالباحث الاجتماعي مثلا ليست لديه الحرية المطلقة في اختيار نوع المنهج الذي يرغب في استعماله ، لأن كل ظاهرة أو مشكلة بحثية لها صفات تختلف عن الأخرى تفرض على الباحث منهجا معينا لدراستها أو حلها .

لذا على الباحث استعمال أكثر من طريقة منهجية للحصول على المعلومات والحقائق المطلوبة في البحث العلمي ، لأن الاعتماد على طريقة بحثية واحدة وإهمال الطرق الأخرى في دراسة معينة يؤدي بالبحث إلى أخطاء وملابسات وسلبيات تؤثر في صحة المعلومات التي يحاول الباحث التوصل لها وتوضيح جوانبها الذاتية والموضوعية .

وعليه فقد اعتمدنا في موضوع بحثنا على منهج علمي هو :

المنهج التحليلي :

يقوم هذا المنهج على تجزئة العناصر الظاهرة وفق أصناف ومعايير معينة ، لكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد ، بل وكما هو معروف أن الظواهر الاجتماعية مترابطة ومتداخلة وظيفيا[١٠].

فالباحث عندما يتعدى وصف الحالة ، ويحاول أن يفسر وجود تلك الظاهرة فهذا يسمى بالدراسة التحليلية وتسمى أيضا بالدراسة التفسيرية. وعند التحليل لابد أن نبحث عن المتغير التابع وهو النتيجة ، كما يجب على الباحث أن يبحث عن السبب الذي يؤدي إلى ذلك التصرف.

المبحث الثالث

تداعيات العولمة على سوق العمل

إن العولمة هي ظاهرة العصر وبحكم شمولية أبعادها المجتمعية وعمق آثارها أصبحت قضيتها تثير جدلا واسعا بين الباحثين و (أصحاب القرار) ، متضمنا المصطلح والمفهوم والتجليات والمضمون والوسائل والأهداف ، لقد بدأت ملامح وخصائص هذه الظاهرة تتسارع بشكل كبير لتشكل الهندسة الجديدة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين ، وفي ظل هذا الاتجاه نحو تقسيم العمل الدولي ظهرت نتائج ومزايا عكست مديات التغيرات على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإنسانية وأصبحت مناقشة ودراسة أبعادها على الاقتصاديات النامية ولاسيما في سوق العمل من الأولويات المهمة جدا ، نظرا لما تتمتع به بعض الدول العربية من ميزة نسبية تتمثل بوفرة عنصر العمل الرخيص قياساً بالدول المتقدمة وأن انتشار التكنولوجيا والمعلوماتية وسهولة انتقال رؤوس الاموال أدى إلى تغيرات في نوع العمالة المطلوبة وتوفير فرص العمل ومترافقا مع انحسار دور الدولة وتعاظم دور السوق ، واتساع ظاهرة البطالة في كثير من الدول النامية منها والمتقدمة .

ووفقا لمنظمة العمل الدولية لا يزال وضع العمالة العالمي غير مشجع ، فقد بلغت البطالة والعمالة الناقصة مستويات مرتفعة في البلدان النامية جميعها في العالم تقريباً ، فقد بلغت معدل البطالة (١١,٣%) في الاتحاد الأوربي ككل في عام ١٩٩٦ لكنه انخفض إلى (١٠%) في عام ١٩٩٨ ، وبلغ نسبة (١١,٦ %) في اغلب بلدان أوربا الشرقية لعام ١٩٩٦ ووصل في كندا إلى (٩ %) في العام نفسه ، وبحلول نهاية عام ١٩٩٨ قدر مجموع الباحثين

عن العمل بلا جدوى في أنحاء العالم جميعه بنحو (١٥٠) مليون عاطل ، وكذلك بلغ عدد العاطلين نحو (٢٥ إلى ٣٦ %) من مجموع اليد العاملة في العالم والبالغة (٣) مليار عامل ، وكان هؤلاء يعملون ساعات أقل بكثير من ساعات الدوام الكامل ويكسبون أقل من الحد الأدنى[١١].

ومع استمرار البطالة عند هذه المستويات المرتفعة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة ازداد القلق بشأن ابتعاد بعض المجموعات نتيجة لانخفاض فرص العمالة لاسيما وأن أول الضحايا هم الشباب العاطلون عن العمل ، والعمال النازحون الكبار في السن ، والعمال الأقل مهارة والنساء ، ومما يثير القلق الاجتماعي بوجه خاص خطورة و تخليص الشباب من البطالة في انحاء العالم أجمع ، إذ تقدر منظمة العمل الدولية أن هناك حوالي (٦٠) مليون شاب يبحثون عن عمل بلا جدوى في فئة العمل العمرية من (١٥ – ٢٥) سنة ، وفضلا عن هذه المشكلة هناك مشكلة ازدياد اللامساواة في الاجور وارتفاع عدد العاملين الفقراء في بعض البلدان وقد وقع معظم العمال في الدول النامية في شرك العمالة ذات الإنتاجية المنخفضة دون أن هناك من يغيثهم من الفقر ، وأصبح من الصعب جدا خلق عدد كاف من الوظائف ذات الإنتاجية المرتفعة للأعداد المتزايدة بسرعة من القوة العاملة بمستواها التعليمي المتحسن [١٢].

هناك ثلاث قوى مساعدة تدفع عملية العولمة وتدفع على تغيير النظام الاقتصادي الدولي وهي: ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وتحرير التجارة داخل الدول وخارجها وظهور منافسين جدد في مجال الصناعات ذات القيمة المرتفعة وينبغي أن يكون هناك الإصلاح الاقتصادي لتمكين البلدان التي تضطلع بعملية التكيف من تعظيم الفائدة منها ، وسرعة نمو التجارة وتدفق الاستثمارات وتزيد من الفرص المتاحة أمام البلدان النامية من توليد العمالة ، ويمكن أن يؤدي تحرير التجارة إلى فتح أبواب أسواق جديدة أمام صادراتها ، كذلك يؤدي اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توفير العمل والوظائف والاستفادة من التكنولوجيا إلى آثار ثانوية إيجابية أخرى[١٣].

يبدو أن التقدم التكنولوجي وإجراء التغيرات التنظيمية يضعف الصلة بين توسيع الإنتاج ونمو العمالة في ظل العولمة إذ انخفضت أهمية المواد الخام والعمالة غير الماهرة ، إذ أصبحت الكثير من الأنشطة الاقتصادية تعتمد بصورة متزايدة على كثافة المهارات والمعرفة وذلك بسبب التقدم التكنولوجي ، ومع التغيير في أنماط الاستهلاك يميل المستهلكون إلى رفض السلع والخدمات التقليدية والإقبال على السلع الأكثر تطورا وحداثة ، ونتيجة لذلك من المرجح أن يتركز أكبر قدر من الانخفاض في الوظائف في المجالات التي تتطلب مهارات تقليدية ذات مستوى منخفض وان تتركز الوظائف الجديدة في المجالات التي تتطلب مهارات عالية بنسبة كبيرة من رأس المال البشري ، وسيكون لهذا التحول في أسواق العمل في ظل العولمة أثر هام جدا على معظم أسواق العمل التي تتألف من اليد العاملة غير الماهرة[١٤].

وعليه نستخلص أن معظم أسواق العمل تواجه تحديين رئيسيين هما : ازدياد عولمة الاقتصاد الذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الوضع الصعب والتغييرات التكنولوجية السريعة التي تؤدي إلى ارتفاع النمو من دون توفير وظائف (مما يؤدي إلى ارتفاع البطالة)، وتؤدي العولمة إلى زيادة سرعة حركة رأس المال ، وهذه العوامل بمجملها تضعف من القوة التنافسية لليد العاملة وتضغط على الاجور باتجاه الانخفاض وتهدد أي حكومة على تنفيذ السياسات الاجتماعية المضادة .

اضف الى ما تقدم أن التطورات العلمية والتكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات التي امتدت على مختلف مجالات الحياة ، أصبح العالم يعيش في اتجاه الانفتاح الكامل لكافة النظم لمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية من دون تمكين أي نظام أن يعيش في عزلة عن النظام العالمي، مع إحداث تغيرات في أساليب ووسائل العمل والإنتاج، وقد تؤدي هذه المتغيرات الدولية إلى إعادة النظر في ثوابت ظلت راسخة في عالم العمل لفترات زمنية طويلة مثل واجب العمل ، قيود المكان والزمان للعمل ، مما نتج عن نفتت التجمعات العمالية والاتجاه نحو الخصخصة ،وتجزئة العمل عن نطاق واسع ، واللجوء إلى المقاولين من الباطن مع الاعتماد المتزايد على الكوادر والكفاءات العلمية ، مما ينعكس على دور الإنسان في قلة نقل المعلومات.

وعلى الرغم من جهود الاحتكارات الدولية ومؤسسات العولمة لغرض سياسات فتح أسواق العالم المغلقة والمقيدة أما حركة رؤوس الأموال واستثمارات الاحتكارات ، على الرغم من ذلك تحرص نفس المؤسسات الساعية لفرض العولمة الرأسمالية على أسواق قوة العمل أسواقا محلية ، وتفرض القيود على حركة انتقال وهجرة قوة العمل بحثا عن شروط عمل أفضل في بلدان أخرى(١٥).

يتضح من ذلك أن هذه الحالة آنفا تخلق حالة تنافسية غير تضامنية بين قوى العمل في العالم تبتدئ في أبرز صورها في ضيق القوى العاملة والمنتجة في غالبية بلدان العالم من اختراق السلع الصينية بكثافة لأسواقها ، وعجزها عن منافسة أسعارها .

وتمكنت الولايات المتحدة الأمريكية باسم العولمة تسخير التطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات والمعلومات السيطرة على شؤون العالم الاقتصادية ، وهذه التطورات التكنولوجية كانت السبب الرئيسي في تمكين الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على العالم ، ولم تعد هناك فسحة قليلة أمامه على سطح هذا الكون يحقق بعده العالمي في تحقيق وحدة السوق وعالمية المنتج(١٦).

ومن الملاحظ ان التطورات التكنولوجية ادت إلى ارتفاع في الإنتاج الصناعي بجميع أصنافه وأنواعه، مما أدى إلى افتقار الصناعات التقليدية والحرفية في البلدان المتقدمة وإلى تهشم الصناعات المحلية في البلدان النامية لعدم قدرتها على منافسة صناعية الدول المتقدمة ، وتعاظم التطور التكنولوجي في الدول المتقدمة أدى إلى انخفاض في كلفة اليد العاملة ، رغم كل ذلك هناك كثير من الدول لا تلجأ إلى تسريح العمال ، لاعتبارات اجتماعية وتقتضي الاحتفاظ بهؤلاء العمال رغم ان إنتاجهم يساوي صفر ، بينما في ظل العولمة فإن المؤسسات المتعولمة لا تتردد في التخلص من العمالة الزائدة ،إذ أن هذه المسألة هي مسألة ربحية ، لا تعير اهتماما لجوانب مجتمعية كون أن التكنولوجيا قوة لا يمكن مقاومتها ، وهي بأساسها تلعب دوراً في عدم المساواة في الأجور .

لكن الإشكالية تكمن(في التفاوت الكبير جدا بين راتب العامل الذي لم يزد أعلى مما هو عليه،منذ عا٢٠٠١، بسبب أن سرعة نمو الاجور الحقيقية أقل من نصف سرعة نمو الإنتاجية، بينما في المقابل زادت أجور كبار المدراء في أميركا منذ (٢٠) عام إلى(٤٠) ضعفا) (١٧).

وفيما يخص وضع العمالة في العالم ، صدر تقرير سنوي عن منظمة العمالة العالمية، و ركز التقرير على (تأثير التقدم التكنولوجي على وضع العمال وأنماط التوظيف والبطالة في العالم ، إذ أفاد التقرير أنه في نهاية العام ٢٠٠٠ كان عدد العاطلين عن العمل يقارب (١٦٠)

مليون معظمهم يبحثون عن عملهم الأول ، ومنهم (٥٠) مليون في الدول الصناعية ومن ضمنها شرق أوربا ، بينما بلغ عدد العاطلين عن العمل في الدول النامية (١١٠) مليونا ، أضف إلى ذلك أن ما يقارب (٥٠٠) مليون عامل لا يتمكنون من تحقيق دخل لعائلاتهم يتجاوز دولار واحد في اليوم وهو مستوى الفقر المتوقع في العالم ، وغالبيتهم في العالم النامي، والاسوأ من ذلك أن عددهم يزداد باطراد سنويا)[١٨].

وقد اوضحت دراسة (لامبرت ووبستر) الدور الذي يلعبه الاتحاد التجاري الدولي في العمل الدولي الجديد ، عن طريق فتح ابواب العمل امام العمالة في القوميات ، ويعكس هذا النوع من العمل حركات اجتماعية جديدة تدور اساساً حول العمل والمنتجات وغير ذلك .([١٩])

وقد حدثت ثورة معرفية نتيجة ظهور وتطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وتوافر الحواسيب في مكان العمل ، مما ادى بالبعض ان نسمي هذا العصر ، كما يقول (رفكين)Rifkinعصر ما بعد السوق وهو مجتمع معلوماتي جديد يمثل قطاعاً ثالثاً جديداً وشكلاً جديداً من سوق العمل يتم عبر المجتمعات من خلال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات .([٢٠])

المبحث الرابع

البعد الاجتماعي لعولمة العمل

دفعت الثورة المعلوماتية كنتيجة للتطور الكبير في تكنولوجيا الاتصال إلى انهيار حدود الزمان وتلاشي حدود المكان فالتعريف الاصطلاحي للزمان كما هو المكان لم يعد قائمين كما كان قبل عقدين ونيف العقد من الزمان فتجاوز وتزامن الأنماط والقيم والأمزجة والأشكال والمباني والثقافات شكل حالة اجتماعية وثقافية وسياسية جديدة لم يعهدها المجتمع البشري من قبل ، وكان من نتيجة هذا التحول ، الانتقال من الثقافات والأنماط المعيشية المحلية أو بعض المحلية والمحكومة بالعناصر الثقافية المغرقة في المحلية إلى الثقافات والأنماط المعيشية أو عبر القطرية أو عبر القومية ، فتقنيات الاتصال المتسارعة في التطور ، أصبحت تمثل احد أهم وسائط وآليات العولمة بها تتم عملية تجاوز الزمان والمكان ، وهي في الوقت الذي تقصر فيه المسافات وتقرب الأبعاد والسير الذاتية عبر الحدود ، فأنها تعولم الحياة الخاصة وتكسر خصوصية الأفراد وتنمط السلوك والاهتمامات وربما التوقعات والأذواق وقد يشمل الآراء والاتجاهات والقيم[٢١].

١.المراة والفقر :

لقد خلقت عمليات العولمة كثيرا من الرابحين ، لكنها في المقابل خلقت عددا أكبر من الخاسرين ، والنساء هن من بين الخاسرين بنسب كبيرة ، إن النساء في الشمال العالمي ، وبالأخص الملونات منهن ، يتعرضن لإفقار بشكل غير متناسب بفعل التباين الاقتصادي الناجم عن التجارة الحرة والتي سببت انتقال كثير من الوظائف الجيدة الأجور من الشمال إلى المناطق المتدنية الاجور في الجنوب العالمي ، إذ تم استبدال هذه الوظائف في الشمال بما يسمى بالأعمال الطارئة أو اللانظامية ذات الدوام الجزئي والتي تكون متدنية الجر وتفتقر إلى إعانات الصحة أو إعانات التقاعد وهي أعمال غالبا ما يتم توظيف النساء فيها ، ورغم عن هذه الظاهرة محدودة في المنطقة العربية ، إلا أنها في ازدياد وتصاعد مع نمو قطاع الخدمات في الاقتصاد والمجتمع ، فقد عانت النساء في أوربا الشرقية من البطالة الكبيرة أثر انهيار الاقتصاديات الاشتراكية وانحدار الخدمات الاجتماعية ، فقد تم استبعادهم من الأعمال عالية الدخل في قطاعات الإدارة العامة والجامعات[٢٢].

وبشكل عام فإن تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٥ ، يشير إلى (أن نسبة الأمية قد ازدادت في أوساط النساء وكذلك الفقر ، فهناك (١,٣) مليار فقير في العالم منهم (٩٠٠) مليون أمراه ، أي ما يعادل (٧٠%) للنساء ، ويعملن ثلثي ساعات العمل وبأجر يمثل عشر قيمة الأجر المعين للرجال ، مما يؤكد على استغلال المرأة في ظل البطالة والنزاعات والحروب وحاجتها المادية الملحة ويستغل جسدها في الترويج للسلع ، ففي عصر العولمة يصبح الجسد جزءا من ثقافة الصورة التي يعد الجسد أو حضور الجسد هو أخطر ما جاء في تفاقم الصورة ، إذ أصبح الجسد سلعة استهلاكية) [٢٣].

بناءً على ما ذكر أنفاً لا نعتقد أن الحالة العالمية ونقصد بها حالة الاستغلال التي تخضع له المرأة على الصعيد الاقتصادي وربما الجنسي هي بذات القدر والحجم قائمة في الحالة العربية ، إلا أن ذلك لا ينفي عن المنطقة قدرا من الاستغلال الذي تخضع له المرأة والذي يتصاعد بزيادة اندماجها ، أي المنطقة العربية ، في النظام الاقتصادي العالمي ، أو بالأحرى يتصاعد تأثيرات قوى وآليات العولمة في جوانب حياة المنطقة المختلفة ، ومن ناحية أخرى ، فإن انتشار وسائط الاتصال المختلفة وسهولة الحصول عليها أو الوصول إليها وحصول حالات التفكك الأسري ، قد أحدثت خللا مهما في وسائط التنشئة التقليدية .

٢- عمالة الأطفال :

رغم ان ظاهرة عمالة الأطفال قد نشأت في الغرب أبان الثورة الصناعية ، إلا أنها تكاد أن تنقرض عن الدول المتقدمة الآن ، مما يدل على ارتباطها بدرجة تقدم المجتمع وارتفاع مستوى المعيشة وتطور التشريعات والخدمات الاجتماعية ولذلك فهي أكثر انتشارا في دول العالم الثالث نظرا لتفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في ظل التحولات العالمية الجارية، وتقدر منظمة العمل الدولية أن (عدد الأطفال العاملين في عام ١٩٩٩ بنحو (٢٥٠) مليون طفل في الفئة العمرية (٥-١٤) سنة ، (١٢٠) مليون منهم يعملون كل الوقت وأكثر من ثلثيهم أي بنسبة (٧٤%) يعملون بالزراعة وتتركز النسبة العليا من الأطفال العاملين في أسيا (٦١%)، ثم أفريقيا (٣٢ %) ثم أمريكيا اللاتينية (٧%) ، وإن كانت على نسبة عمل بين الأطفال في أفريقيا في فئة السن (٥ – ١٤) سنة والتي تبلغ (٤١%) وفي أسيا تبلغ (٢٢%) وفي أمريكا اللاتينية تبلغ (١٧%) .[٢٤]

وبشكل عام فأن ظاهرة تشغيل الأطفال إن هي إلا نِتاج لحالة الفقر وزيادة الأعباء الاقتصادية الناتجة عن الديون والتغير الاجتماعي السريع ، والحروب وغيرها ، وأن هذا العمل يتسم بالخطورة من الناحية الصحية والجسمية ويؤثر على نمو الأطفال الجسدي والنفسي والاجتماعي ويحرمهم من التعليم والحصول على الخدمات الأساسية لمن هم في سنهم .

وتشير نتائج معظم الدراسات الميدانية التي أجريت حول هذه الظاهرة إلى ما يأتي[٢٥]:

١- انخفاض المستوى الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي للأسر الأطفال العاملين .
٢- تدني المكانة الاجتماعية والاقتصادية لمهن أباء الأطفال العاملين .
٣- أن جزءا كبيراً من الأطفال هم من متسربي التعليم .
٤- يعمل الأطفال في ظروف تنتهك حقوق الطفل وتفتقر إلى الحد الأدنى لإشباع احتياجات مرحلتهم العمرية ، وتقل أعمارهم عما حدده القانون ، وأنهم

يقومون بأعمال تعرضهم للخطر والإصابات وأن قوانين العمل يجري انتهاكها تماماً ، وأن الأطفال العاملين يتعرضون للإيذاء البدني والنفسي ، وأنهم يعانون من عدم التوافق على الصعيد الأسري والمهني .

وقد لخصت معظم هذه الدراسات الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة في عوامل بنيوية مرتبطة بظروف المجتمع العامة ، على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية ، وعوامل سكانية وانخفاض معدلات التنمية وقصور التعليم في إحداث النقلة الاجتماعية وعوامل أخرى متصلة بالأسرة وظروفها المعيشية المتدنية ومن ثم حاجتها إلى عمالة الأطفال لدعم دخلها ، ثم التلكؤ والفشل في التعليم وما يرتبط به وما يؤدي إليه بمعنى آخر إن عمالة الأطفال هي محصلة لعجز المؤسسات المجتمعية وعدم كفاءتها في رعايتهم ماديا واجتماعيا وثقافيا.

٣- العولمة وأوضاع الطبقة الوسطى :

إن المجتمع البشري يمر بمرحلة جديدة أقرب في بعض سماتها إلى حالات المراحل الانتقالية، إذ من المفارقات الغريبة التي بدأت تأخذ مكانها في الكثير من المجتمعات الحديثة في ظل العولمة ، تلك المفارقة التي تشير إلى أنه بينما كان التقدم التقني والليبرالية من الأمور التي تشكلت في إطارها الطبقة الوسطى ، إذ كانت هذه الطبقة غالبا ما تنتعش وتنمو وتزدهر مع كل تقدم تكنولوجي ومع تعميق الممارسات الليبرالية ، إلا أن التقدم التكنولوجي المعاصر والسياسات الاقتصادية الجديدة قد أدى إلى إلحاق الضرر كثيرا بمصالح هذه الطبقة ، بحيث يمكن القول أن عصرنا الراهن ينذر ربما باندثار واضمحلال هذه الطبقة ، فبعد أن كان ينظر إلى أتساع حجم ودور هذه الطبقة بوصفها مقياسا لتقدم المجتمع الرأسمالي ، أصبح ينظر الآن إلى سوء أوضاعها وانحطاطها على انه مشكلة تخص أعضائها وان عليهم أن يتكيفوا مع الأوضاع الجديدة التي فرضتها التطورات التكنولوجية الجديدة والليبرالية الاقتصادية[٢٦].

أي أن الثورة التكنولوجية المعاصرة قد احدثت تحولات مهمة في حياة الناس عموما والطبقة العاملة وأبناء الطبقة الوسطى خصوصا ، كنتيجة للإحلال السريع للآلات الريبوتية الجديدة محل العمل الإنساني مما أدى إلى خلق بطالة واسعة النطاق ، وخاصة بعد أن أزاحت الفنون الإنتاجية الجديدة مئات بل الألوف من الوظائف والمهن التي كان أعضاء هذه الطبقة يحتكرون أدائها ، لقد شاع استخدام الآلات الذكية في مجمل الحياة العملية ، لدرجة ان هناك من يتحدث عن نهاية عصر العمل ، وان عصرا جديدا قد بدأ تتحول فيه الماكينات عالية الجودة والكفاءة على شكل من أشكال البروليتاريا الجديدة .

لابد من التأكيد على حقيقة وهي أن عملية إعادة توزيع للدخل القومي جاءت لصالح النخب والطبقات العليا ، وضد مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى ، مما أدى إلى اتساع الهوة في توزيع الدخل وبالتالي اتساع الهوة التي تفصل بين الفقراء والأغنياء ، ولعل أهم أثار العولمة على الطبقة الوسطى يمكن إجمالها فيما يأتي[٢٧]: -

أ - شعور أبناء هذه الطبقة بالخوف المستمر من الغد المجهول والمستقبل غير المضمون .

ب - ظهور حالة من حالات الاغتراب لدى أبناء هذه الطبقة وبخاصة الذين فقدوا وظائفهم وتدهورت أوضاعهم المعيشية مما يزيد الشعور بالعزلة وعدم الانتماء ، وانتشار ظواهر ومشكلات تعاطي المخدرات (هرباً من الواقع) والميل للعنف والجريمة (انتقاما من المجتمع) أو الانتحار(هرباً من الواقع) .

ج ـ إن تدهور أوضاع هذه الطبقة دفع بالمرأة للخروج إلى العمل لمساعدة الأسرة ، مما أدى إلى خفض الأجور وزيادة جيش العمل الاحتياطي ، كما تأثرت شبكة العلاقات الأسرية نتيجة لذلك .

د ـ زيادة انتشار الاتجاهات والأفكار المتطرفة ، إذ بدت البيئة مناسبة لنمو تلك الأفكار والاتجاهات العنصرية التي توظف العنف في علاقاتها بالآخرين .

هـ ـ بداية التقلص العددي لهذه الطبقة ، إذ باتت مهددة بالتلاشي .

٤ تحولات الطبقة الوسطى في البلدان النامية : ـ

نظرا للطابع اللامتجانس لشرائح الطبقة الوسطى ، وما يعكسه ذلك من تفاوت واضح في مستويات دخولها ومستويات معيشتها ووزنها الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي وعيها الطبقي ، فإن السياسات الاقتصادية الجديدة قد أثرت على شرائحها بشكل متفاوت ، فالشريحة العليا ونظرا لقربها من السلطة وإدارتها لكثير من الأجهزة والمراكز العليا في الدول والقطاع الخاص ، فإن وضعها النسبي قد تحسن ، أو على أسوأ الأحوال لم يتدهور، إذ قام أفرادها برفع أسعار خدماتهم المهنية (الأطباء ـ المهندسون ـ المحامون ـ الخ) ، كما أن بداية ارتفاع سعر الفائدة على الودائع أفاد أعضاء هذه الشريحة، أما الشريحة المتوسطة فهي تمثل تلك الفئة التي تعتمد بالكامل على المرتبات والدخول الثابتة ، إلا أن أوضاعها المعيشية بدأت في التدهور من ارتفاع معدلات التضخم ووقف الدعم الرسمي عن السلع والخدمات ووقف فرص التوظيف في الحكومة بين أبنائها ، كما أن بيع القطاع العام أو إعادة هيكلته قد أدى إلى تسريح أعداد كبيرة من عمالة هذه الشريحة ، وعن الفئة الأوسع من أبناء الطبقة الوسطى قد ضخمت عمليات العولمة لمشكلات المعيشة لأفرادها أو على الأقل الشرائح الدنيا منها ، وتمثل ذلك في نزوع الكثير من أبنائها للهجرة لبلاد اليسر في المنطقة العربية أو إلى الغرب ، أما الذين لم تتح لهم فرصة الهجرة ، فقد اضطروا إلى البحث عن عمل أضافي يعوضهم عن التدهور الحادث في مستوى معيشتهم ، أما العاطلين الذين سرحوا من أعمالهم أو الذين لم يدخلوا سوق العمل إطلاقا فقد زاولوا مهن هامشية، وكثيرا من الأسر الفقيرة أخرجوا أطفالهم من المدارس ودفعوا بهم إلى العمل المبكر في الورش والمحلات والشوارع للحصول على مصدر أضاف.[٢٨]

٥. تحولات الطبقة الوسطى في المجتمع العربي :

إن صعوبات دراسة الطبقة الوسطى ليست مقصورة فقط على البنى الاجتماعية في العالم الثالث بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص بل هي تكاد تكون ظاهرة عالمية وذلك بحكم هذه الطبقة في وسط السلم الاجتماعي ، وهو الموقع الذي يتسم بالميوعة وعدم التحديد ، فهي تضم فئات متنوعة ذات ارتباطات وانتماءات اجتماعية واثنيه مختلفة وليس ثمة شك في أن وضع الطبقة الوسطى بصفة عامة وتبايناتها الداخلية بصفة خاصة تنعكس على مجمل طابعها الاجتماعي والسيكولوجي ، إذ تشترك الشرائح الثلاث المكونة للطبقة الوسطى (العليا ـ الوسطى ـ الدنيا) في بعض الأبعاد بحكم موقعها في السلم الاجتماعي بصورة عامة ولكنها تختلف أيضا في أبعاد أخرى بحكم تبايناتها الداخلية[٢٩].

ويؤكد على ذلك (حليم بركات) بقوله : (إن من ينظر إلى واقع البلدان العربية ، منذ خمسينات القرن العشرين المنصرم ، ويدرس تركيبتها الاجتماعية ويرصد التحولات الطبقية التي شهدتها ، سيعثر لا محالة على انقسامات طبقية حادة ، فضلا عن الانقسامات الاثنية والطائفية والقبلية ، وسائر الانقسامات الأخرى ما قبل المدينة وسوف يلاحظ فجوة

عميقة واسعة ومتزايدة تفصل بين الأغنياء والفقراء في البلدان العربية سواء بالنسبة إلى توزيع ملكية الأراضي والعقارات أو في توزيع الثروة أو في احتلال النفوذ والمكانة الاجتماعية ، وبذلك تكون البنية الطبقية في المجتمع العربي ككل بنية هرمية تشكل قاعدتها من الطبقات الدنيا) [٣٠].

يتضح مما سبق ذكره ، إن تزايد المخاوف والتهديدات التي تواجه هذه الشرائح في أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية التي كانت مستقرة نسبيا ممكن أن تؤدي إلى نتائج مختلفة ، كالاتجاه نحو الفساد، وعدم الكفاءة.

المبحث الخامس

البعد الاقتصادي لعولمة العمل

يحدد انتصار السوق العالمية والليبرالية الجديدة المشروعية التاريخية والخيار العملي لاقتصاد السوق الاجتماعي في المرحلة الراهنة من العولمة وهي مرحلة يمكن اعتبارها انتقالية نظرا لأنها تتصف باختلال جوهري أبعاده اقتصادية واجتماعية .

مع نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ التفكير في خلق مؤسسات اقتصادية دولية مهدت إلى تنظيم الاقتصاد العالمي والحفاظ على استقرار النظام النقدي الدولي International monetary system وعلى أثر اتفاق بروتين وودز (Brettan Woods) في الولايات المتحدة الأمريكية وحضرته (٤٤) دولة في إطار الندوة النقدية والمالية الدولية للأمم المتحدة تم إنشاء صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBM) في عام ١٩٤٤[٣١].

ويعد البعد الاقتصادي الأكثر بروزا في أبعاد العولمة ، إذ أن مفهوم العولمة قد كرسته اتفاقية اقتصادية هي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات General Agreement for Trade and Tariffs عرفت اختصارا بالجات GATT ، إذ بدأت مفاوضات تحرير التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، وإنشاء منظمة الأمم المتحدة وطال أمد هذه المفاوضات نظرا لتضارب المصالح ، واختلاف وجهات النظر ، فلما تعثرت ، رؤى عقد اتفاقية مؤقتة لحين الانتهاء من المفاوضات ، على الرغم من استمرارها لمدة نصف قرن تم التوصل إلى صيغة وقع عليها في المغرب عام ١٩٩٣ ، وقد شارك فيها مندوبو جميع دول العالم بما في ذلك الدول الإسلامية ودول العالم الثالث[٣٢].

وبناءً على هذه الاتفاقية تم إلغاء الرسوم الجمركية ، وغيرها من القيود ليصبح العالم سوقا واحدة ، ومن ثم يتسنى للشركات ان تقسم المصانع ، وغيرها من الأنشطة التجارية في أي مكان شاءت من العالم ، كما يمكن تحويل ملكية الدولة للقطاع الخاص ، في إطار ما يسمى بـ(الخصخصة) ، وتحرير أسواق المال والأوراق المالية من أي قيود ، ومن ثم فإن هذه الاتفاقية تتيح للدول الغنية ، وهي صاحبة رأس المال ، أن تسيطر على الدول الفقيرة من خلال شركاتها العاملة هناك .

ويقوم البعد الاقتصادي للعولمة على مبدأ أساسي ومقدس يتمثل في حرية التجارة الدولية وتحررها من القيود والعوائق وبروز عالم بلا حدود اقتصادية واندماج غالبية سكان العالم في الاقتصاد الرأسمالي المتضمن :

- سوق المفتوح وحرية التجارة .
- انسياب رؤوس الموال من دون قيود .
- نشاط عالمي للشركات العابرة للقارات .

إلى جانب الشركات العابرة ، هناك عدة مؤسسات اقتصادية دولية استعملت لغرض العولمة الاقتصادية وأهمها[٣٣]:

١- منظمة التجارة العالمية OMC .
٢- صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .
٣- البنك الدولي للإنشاء والتعمير .

إن عملية العولمة بمظاهرها ، خاصة الثورة العلمية والتكنولوجية وتطبيقاتها ، ولصالح عدد محدود من الدول الرأسمالية المتطورة والشركات الما فوق قومية ، كانت لها انعكاسات كبيرة على التشغيل ، فالأرقام والإحصائيات ، تجمع كلها أن هناك تراجعا في التشغيل وأن أعداد البطالين قد ارتفع في العالم كما ان ظروف العمل تدهور كثيرا ، وهو ما زاد من مظاهر الفقر والتهميش ونقص التغذية الصحية والتعليم ، والعولمة كعملية وبحكم سرعة التحولات التي تحدثها وعمقها وغموضها يصعب حصر كل انعكاساتها ، وفيما يأتي عرض أهم تلك الانعكاسات على البطالة والتشغيل في العالم[٣٤]: -

١- التباعد بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التشغيل :

هناك تباعدا أكثر فأكثر بين النمو الاقتصادي وبالأخص نمو الإنتاج ، وبين مستوى التشغيل ، فقد كان من بين المسلمات في علم الاقتصاد ان أي زيادة في الاستثمار يصاحبه أوتوماتيكيا إلى زيادة في التشغيل ، لكن في ظروف الثورة العلمية والتكنولوجية أصبح من الصعب ربط النمو بالتشغيل فمن الممكن أن ترتفع معدلات النمو ومنه مستويات الإنتاج والإنتاجية دون ان يؤدي ذلك بالضرورة إلى زيادة في التشغيل حتى وإن خفضت ساعات العمل، وهذا الشكل بدأت تعرف الدول الرأسمالية المتطورة ، وهو محل نقاش بين المفكرين ، وصراع حاد بين الحكومات والنقابات ، والسبب في ذلك يعود إلى عاملين أساسيين هما : الأول : يكمن في الوتيرة السريعة لإدخال الآلات واستغناء الرأسماليين على أعداد متزايدة من العمال ، أما العامل الثاني يظهر في تنامي القطاع المالي على حساب الإنتاجي خاصة عندما يتعلق الامر بتخفيض التكاليف لمواجهة المنافسة وبطبيعة الحال فتكاليف العمل هي التي تستهدف ، وعليه أصبحت هناك علاقة طردية بين تخفيض عدد العمال وارتفاع قسمة السهم ، وهذان العاملان يجعلان من الصعب الربط بين النمو الاقتصادي والتشغيل وهو الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى زيادة البطالة .

٢- تغير محتوى النشاط الإنتاجي وهيكل التشغيل :

إن محتوى النشاط الإنتاجي يتغير ، وهو ما أدى إلى تحول في هيكل العمالة لصالح قطاع الخدمات ، فالمدة المخصصة للإنتاج المباشر أصبحت تتقلص لتترك المجال لمجموعات مختلفة من الأعمال الأمامية والخلفية للعمل الإنتاجي ، إن مناصب الشغل تنخفض في قطاعات الإنتاج المباشر ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع البطالة وتدهور العمل لأن هذا النشاط هي الأكثر خضوعا لشروط (المرونة) التي يتطلبها الرأسماليون (العمل بالقطعة - بوقت محدد ، العمل المؤقت) ، هذه التحولات الجديدة تؤدي إلى تغيير في هيكل التشغيل وشروط العمل ، كما أن بعض الانعكاسات هذه العولمة على التشغيل والبطالة ستؤدي إلى تفجير العمالة ، فالحدود بين التشغيل والتكوين والبطالة تتقلص ، والمرونة بينهم تصبح كبيرة لدرجة يصعب حصر وضع الشخص إن كان يشتغل أم عاطل عن العمل ، الشيء الذي يولد نقاشا حادا حول الإحصائيات المتعلقة بالبطالة ، فهناك أشخاص في وضع مماثل ، يعدون في البلدان الأوربية من تعداد العاطلين عن العمل ، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية يدخلون

ضمن المشتغلين ، كما هناك أشخاص توقفوا عن البحث على عمل سواء لفقدان الأمل في إيجاده أو لنقص تأهيلهم ومستواهم التعليمي ، ولا يدرجون في الإحصائيات عندها ، كما ان البلدان النامية لا تفلت من هذا الوضع ، إذ تساهم أجهزتها الإحصائية المتخلفة والتلاعب بالأرقام لأغراض سياسية وانتخابية في إعطاء صورة غير واقعية عن وضع التشغيل والبطالة في هذه البلدان .

وعليه يقوم البعد الاقتصادي لعولمة العمل على مبدأ أساسي ومقدس يتمثل في حرية التجارة الدولية وتحررها من القيود والعوائق والبعد الاقتصادي للعولمة هو البعد الأكثر وضوحا واكتمالا وأهمية ، وهو يؤثر في الأبعاد الأخرى (الاجتماعي والثقافي) الذين يرتكزون إليه بصورة كبيرة، ومن خلال العناوين المتضمنة في الفقرة السابقة يمكن القول بان مفهوم العولمة الاقتصادية (البعد الاقتصادي) لا يتجزأ عن التطور العام للنظام الرأسمالي إذ تعد العولمة حلقة من حلقات تطوره وذلك لتوفير مجالات الاستثمار ، واستيعاب الفوائض ، بحيث تسعى الرأسمالية لتكريس تبعية باقي مناطق العالم للغرب ، ومن تجديد نفسها والتغلب على تناقضاتها والتكييف مع أزماتها ، بعبارة أخرى يمكن القول بأنها :

تسهيل انتقال القوى العاملة أو المعلومات والسلع والأموال بين مختلف دول العالم وتخطي الحدود الإقليمية واندماج الأسواق في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة .

ثم إن البعد الاقتصادي للعولمة أخذ في المرحلة الراهنة بانتصار القوى الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وانهيار الاتحاد السوفيتي والأنظمة الاشتراكية في دول أوربا الشرقية ، فاستعاد النظام الاقتصادي الاجتماعي الرأسمالي هيمنته وانتشاره بدينامية جديدة مؤسسة على اقتصاد السوق والموجة الثالثة (ثورة المعلوماتية) وإدماج القسم الأعظم من الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية ، بحيث أصبحت هذه الاقتصاديات أسيرة لمفاهيم السوق والمنافسة الاحتكارية التي تتحكم فيها القمم الاقتصادية العملاقة ، متخطية الحدود والقيود ، مستندة إلى قوى السوق وبإشراف مؤسسات العولمة الاقتصادية الثلاث : صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، والمنظمة العالمية للتجارة خليفة اتفاقيات ((ألغات))[٣٥].

منجزات العولمة :

لا يمكن أم ينكر أحد أن العولمة ـ بكل أبعادها ـ تتضمن جوانب إيجابية كثيرة وانه من غير المنطقي الاعتقاد أنها كلها شرور، إن دولا عديدة خطت خطوات عملاقة وسريعة نحو التقدم بفضل انفتاحها على سوق التجارة الدولية وهذا المر نلاحظه في مناطق كثيرة وخاصة في غالبية القسم الشرقي من القارة الآسيوية ، إذ لعبت الصادرات من هذه الدول تجاه العالم الخارجي دورا حيويا في تحسين مستوى معيشة ملايين السكان ، إن هذا التحسن ما كان له أن يحدث لولا ديناميكية العولمة.

وبفضل العولمة يعيش اليوم كثير من الناس في ظروف أفضل ، إن قطاعات واسعة من الغربيين تعتقد أن الاشتغال في مصانع (Nike) المنتشرة عبر أرجاء العالم يعد من قبيل الاستغلال ليد عاملة رخيصة ، إلا أنه من المفيد القول ان الذين يزاولون هذه الأعمال يفضلونها على الأشغال الزراعية في مزارع الأرز ـ على سبيل المثال[٣٦].

وقد برزت العديد من الكتابات عدد من الإيجابيات كما أنها أبرزت مخاطر العولمة الاقتصادية والتي تتمثل في ما يأتي : ـ

١ـ **الإيجابيات** : [٣٧]

أ-جذب الاستثمار إلى القطاعات الاجتماعية .
ب-زيادة النشاط التجاري الدولي .
ج-السماح بتحرك الكفاءات البشرية وذلك بإزالة الحواجز وتخفيض التعريفة الجمركية.
د-التخصص في الإنتاج مما يؤدي إلى تقليل أسعار السلع والخدمات المستوردة وبالتالي تخفيض العبء على المستهلك .
هـ-الحصول على التكنولوجيا المتقدمة .
و- زيادة التنافس في مجال السلع والأسعار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي على المستوى العالمي .

٢- **المخاطر** :

إن معرفة المخاطر التي تحف العولمة من جميع جوانبها أمر ضروري حتى يستطيع من التعامل معها تجنبها أو على الأقل التقليل من حدتها ومن حدة هذه المخاطر : -
أ-ظاهرة البطالة التي بدأت تتفشى على الصعيد العالمي نتيجة دخول الحسابات لتحل محل العقول البشرية وإحلال الإنسان الآلي محل القوى العاملة وتعد هذه المشكلة خطيرة بحيث أصبحت تهدد الأفراد العاملين وأسرهم.
ب-أنها تركز على حرية الفرد إلى ان تصل للمدى الذي يتحرر فيه هذا الأخير من كل قيود الأخلاق والدين والعراف والوصول به إلى مرحلة العدمية .
ج- ظهور عملية الإغراق ، والإغراق يرتبط بالسعر وذلك بان تطرح في الأسواق سلع مستوردة بأقل من سعر السوق المحلي ، وظهرت هذه المشكلة مع فتح الأسواق أمام التجارة العالمية وإلغاء التعريفة الجمركية[٣٨].

ويشير البعض إلى أن العولمة الاقتصادية يمكن أن تحفز الدول على إعادة هيكلة اقتصادياتها لمواجهة التحديات التي تعززها ، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة ، ورفع كفاءة توظيف واستخدام الموارد عالميا ، وزيادة فرص العمل المتاحة ، وتعميق الاستفادة من التطورات التقنية الحديثة ورفع معدلات النمو الاقتصادية إضافة لفتح فرص أكبر للاستثمار ، واجتذاب رؤوس الاموال الأجنبية للاستثمار في مجالات شتى ، وفي ظل العولمة يتم القضاء على الأساليب البيروقراطية والروتين[٣٩].

وعن الآثار السلبية ، تتمثل أبرز الانعكاسات السلبية للعولمة الاقتصادية على الدول العربية تحديدا فيما يأتي[٤٠].

١- تزايد تبعية الاقتصاد العربي للاقتصاد العالمي .
٢- تزايد التفاوت في الدخول .
٣- تعرض القطاعات السلعية والصناعية لهجمات تنافسية من السلع والخدمات المستورة من الدول المتقدمة ، مما يؤدي لاختفاء الصناعات غير القادرة على المنافسة .
٤- الإضرار بحق العمال .

الخلاصة :

العولمة ليست إلا ستارا تتحرك تحته الشركات العملاقة متعددة الجنسيات وعابرة القارات، والتي ترفع شعار العولمة كي تفسح لنفسها طريق التوغل وترفع شعار العولمة كي تزيل التشريعات المحلية والمنافسات المحلية ، فتنتشر دون أي عائق ، بغض النظر عما إذا كانت مصالح هذه الشركات تضر بمصالح الدول الفقيرة في العالم الثالث ، إن العولمة ليست

ظاهرة تلقائية ، بل فرضتها وقائع تاريخية معينة ، وأسهمت في تفعيلها وسرعة انتشارها ، وفي الواقع ليست صحيحا ان العولمة في حد ذاتها تضمن الخير لكل الناس ، وليس صحيحا كذلك ان العولمة في حد ذاتها شرا مطلقا ، ولكن العولمة لها إيجابياتها ولها سلبياتها التي يمكن تفاديها بأساليب معينة والحقيقة الواضحة بشأن أبعاد العولمة هي أن هناك دولا استفادت بصورة فعلية من العولمة ، بينما هناك دول تندفع نحو المزيد من التهميش ، على الرغم من أنها مندمجة في تيار العولمة ، وبمرور السنوات فإن التأثير المتراكم لهذه الظاهرة بدأ يعكس نفسه بصورة ملحوظة في معادلة واضحة ، طرفها الأول الازدهار المتواصل والشامل في كل مجالات الاقتصاد الأمريكي ، وطرفها الثاني تراجع الاقتصاديات الأخرى ، بدءاً من اقتصاديات الدول المتقدمة نفسها والتي تنتقل وتهاجر منها رؤوس الأموال التي تحلم بالاستقرار في السوق الأمريكية المنتعشة إلى غيرها من الاقتصاديات .

الاحالات

(١) القريشي. د. صالح ، صالح ، (٢٠١١)العولمة وعلاقتها بالحركة الاقتصادية العالمية ومعالجة الإسلام لإشكالاتها ، دراسات إسلامية معاصرة ، مجلة فصلية تصدر عن العلوم الإسلامية ، ع٣ ، جامعة كربلاء ، العراق ، ، ص ١٠٤ .

(٢).الفاروق .د. زكي يونس ،(١٩٧٨) الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي ، دار الثقافة العربية للطباعة ، القاهرة ،ط٢، ،ص٣٤٢.

(٣) روزانر ، ديناميكية العولمة : قراءات إستراتيجية ،(١٩٩٧) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام ، القاهرة ، ، ص ١٧ .

(٤) السيد. ياسين ،(١٩٩٨) مفهوم العولمة ، المستقبل العربي ، العدد ٢٢٨ ، لبنان ، ص ٧ .

(5) Borgatta. Edgar .F. & Montgomery, Rhondaj.V.Encyclopedia of Sociology .Macmillan.Reference ,USA.New York .Vol3&5.2000. P326.

(٦) علي .نبيل ، (١٩٩٤) العرب وعصر المعلوماتية ، عالم المعرفة ، الكويت ، ، ص ١٨٣ .

(٧) الطرش .محمد ، (١٩٩٨) العرب والعولمة ، ما العمل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ، ص ٤١٢.

(8) Fairlough, Norman ,(2002)Language in New Capitalism .Discourse and Society ,Vol .13 ,No.2. .P 163

(٩) بدوي .عبد الرحمن ، (١٩٦٨)مناهج البحث العلمي ، القاهرة ، ، ص٣٠ .

(١٠) حافظ . ناهده عبد الكريم ،١٩٨١، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية ،،بغداد العراق ص ٨١ .

(١١) منظمة العمل الدولية ، مكتب العمل الدولي ، تقرير عن العمالة ، لبنان ن ١٩٩٨ ، ص٦ .

(١٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الأسكوا) ،(٢٠٠٠) الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلية مع تركيز خاص على البطالة ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ص٢٨ .

(13) Safadi IR (1997)" Gobal Challenges and opportunities facing MENA Countries " CairoI American University in Cairo . p .105

(١٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) الأثر الاجتماعي . . . مصدر سابق ، ص ٢٩ .

(١٥)الفيشاوي .خالد ، عولمة أسواق العمل ضمن الموقع : تاريخ السحب ٢٠ / ١١ / ٢٠١٣ ،شبكة الانترنت ضمن الموقع ، http:// gmpg.org.2007

(١٦)ذياب. محمد شاكر ، (٢٠٠٠) ما العولمة ، مطبعة السندباد ، بغداد ، ، ص ٢٩ – ٣٠ .

(١٧)عبد الرحيم. د. عبد الحفيظ ، ، أثر التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات على النمو الاقتصادي ، شبكة الانترنت ، ضمن الموقع http://www.w3.org\ 1999xtmI تاريخ السحب ٢٠٠٣/١١/٢٦

(١٨)علي .باقر محمد ، ثورة المعلومات تغير أنماط العمالة في العالم ، الحوار المتمدن ، العدد ٧٠٤ – ٢٠٠٤، شبكة الانترنت ، ضمن الموقع تاريخ السحب ٢٦ / ١٢ / ٢٠١٣

http://www.ahewar.org \rezgor. ico.

(19) Lambert. Andrew Robert & Webester. Edward , (2002).What is New in the ''New''Labour Intermation ,Internatonal Sociological Assciton.P.87 http://cal csa.com.

(20) Micihie . Jonathan ,Reader,s Guide to the Social Sciences ,Fitzroy Dearborn Publishers , London ,Vol 1&2 2001 .P 900

(٢١)بك .أوليش ، (١٩٩٩) ما هي العولمة ، دار الجمل ، ألمانيا ، ، ص ١١ .

(٢٢)فيشترس .كرستيا ، (٢٠٠٢) المرأة والعولمة ، دار الجمل ، المانيا ، ، ص ص ٢٧-٢٩ .

(٢٣)محمد .عبد الوهاب ، (٢٠٠٤)الأنثوية وعلمية حركة تحرير المرأة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ، ص ١٧٧ .

(٢٤) الدويني عبد السلام بشير وآخرون ، (١٩٨٩) رعاية الطفل المحروم ، الأسس الاجتماعية والنفسية للرعاية البديلة للطفولة، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ، ص١٤ -١٦.

(٢٥)عودة .محمود ، (١٩٩٥) الواقع الاجتماعي للطفل المصري ، تحليل نقدي ورؤى مستقبلية ، المجلس القومي للطفولة والأمومة ، القاهرة ، ، ص ص ٤٧ – ٤٩ .

(٢٦)زكي .رمزي ، (١٩٩٧) وداعا للطبقة الوسطى ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ص ٨٤-٨٦ .

(٢٧) المصدر نفسه ، ص ص ١٢٥ – ١٣٠ .

(٢٨)ألبير ميشيل ، (١٩٩٥) الرأسمالية ضد الرأسمالية ، ترجمة حليم طوسون ، مكتبة الشروق ، القاهرة ، ص ٧٨ .

(٢٩)عودة .محمود ، (٢٠٠٠) الطبقة الوسطى في السلم الاجتماعي ، منشور في : أسس علم الاجتماعي ، بدون جهة نشر ، القاهرة ، ، ص ص ٢٤٥ – ٢٤٦ .

(٣٠) ركات .حليم (٢٠٠٠) ، المجتمع العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ص ١٣ – ٢٦ .

(٣١) صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، النشأة العضوية على الموقع الإلكتروني http://www.gecities.com تاريخ السحب ١ /٣/ ٢٠١٤ .

(٣٢)عطية. د. جمال الدين ، (١٩٩٩) العولمة ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد ٩٠ ، السنة ٢٣ ، ص٥ .

(٣٣) المصدر نفسه ، ص ٧ .

(٣٤) تقرير حول التشغيل في العالم سنة ٢٠٠٠ م ، مكتب التشغيل الدولي ، جنيف ، ص ٥٦ .

(٣٥)البكري .د. مصطفى العبد الله ، العولمة الاقتصادية وفرض هيمنة الاقتصاد الرأسمالي ، بحث منشور في الموقع http://www.ahewar.org\debat\show.art.asp?aid=3427 تاريخ السحب ٤ /٩ / ٢٠١٥ .

(36)Joseph Eugene Stiglitz Globalization and Its Discontents . In www.Noton&Company .June2002 تاريخ السحب ٥ / ٩ / ٢٠١٥ .

(٣٧)عبد المطلب .عبد الحميد ، (٢٠٠٨) العولمة الاقتصادية ، منظماتها ، شركاتها ، تداعياتها ، في الموقع http://www.startimes.com . if.aspx=9388214 تاريخ السحب ٢ / ٩ / ٢٠١٥ .

(٣٨) بلوناس .عبد الله ، (٢٠٠٨) عولمة الاقتصاد الفرص والتحديات ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلة ٢٤ ، العدد الأول ، ص ١٩٧ .

(٣٩)المجالي .عصام ، (٢٠٠٠) تأثير العولمة وتحيري التجارة على المنطقة العربية اجتماعيا واقتصاديا ، مجلة الإمارات اليوم، العدد ١٢٣ ، ص ٦٠ – ٦٢ .